وجيران السوء

الشاكية من المدّ الناصري (الشيوعي) الذي يسعى لكي يطوقهم من كل جانب. ولجأ السعوديون إلى حلفائهم القدامى الإنكليز ليعينوهم في هذه المحنة الجديدة. وبدت للندن أسبابها الخاصة لقبول مساعدة آل سعود، فمصالحها في محمية عدن قد تتضرر بعدوى الدعاوى الرائجة في ذلك العصر كوجوب فرض الاشتراكية ونظام التأميم، والنداء إلى وحدة القومية العربية، والسعي إلى التحرر من الاستعمار... وكان كل ذلك صداعا عانته لندن منذ سنوات في أزمة قناة السويس، وهي تخشى أن يلحق بها في باب المندب أيضاً. وهكذا بدأت القوات البريطانية المتمركزة في جنوب اليمن سلسلة من التحرشات والاستفزازات العسكرية للنظام الجديد في صنعاء، وبلغت الأمور ذروتها حين قصف البريطانيون مدينة البيضاء من دون أن يكون هناك موجب أو سبب. وشعرت الحكومة اليمنية، وقد هالها حجم التآمر السعودي ضدها في الشمال، والتآمر البريطاني في الجنوب، أنّ من المفيد لها أن تطلب عون أصدقائها المصريين هي الأخرى. وكذلك بدأت طلائع من الجيش المصري بالوصول فعلاً إلى اليمن في تشرين الأول 1962.

كان ظهور مصر على مسرح أحداث اليمن بمثابة الصاعق الذي فجّر كل الحنق المكبوت في صدور آل سعود. ورأى حكام الرياض أنّ اليمن شأن سعودي محض، ولا يجوز للغرباء المصريين أن يحشروا أنوفهم فيه، وأنّ «التلاعب باليمن» تلاعب بأمن السعودية نفسها. وهذا أمرٌ لن يمرّ!

وأرسل الرئيس الأميركي جون كينيدي رسائل رسمية، في 17 تشرين الثاني 1962، يبلغ فيها أطراف الأزمة اليمنية (2) مبادرة للحل تقضي بانسحاب القوات المصرية المساندة للنظام اليمني الجديد على مراحل، وإنشاء نظام فض اشتباك من الأمم المتحدة، وإيقاف المدد السعودي الأردني بالأسلحة للملكيين في اليمن، وتعهد الجمهورية اليمنية احترام الالتزامات الدولية ليطمئن جيرانها، مع تعهد أميركي بالاعتراف بالجمهورية اليمنية إذا التزم كل الأطراف هذه المقترحات.

ولقد وافقت مصر على مبادرة كينيدي، وأبت السعودية، ومانعت بريطانيا. وفي خطوة عُدّت رداً على «الحرد» السعودي البريطاني، أعلنت الولايات المتحدة اعترافها القانوني بالجمهورية العربية اليمنية، يوم 19 كانون الأول 1962. وطار صواب الرياض، ورأى حكامها أنّ الحل الأميركي للصلح في اليمن، ومن ثمّ الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد، ما هو إلاّ انحيازاً كاملاً «للمحور الناصري – الشيوعي» على حساب محور حلفائها التقليديين في الشرق الأوسط. وأخذت الهلوسات بالسعوديين كل مأخذ، فتوهموا أنّ أميركا ربما تسعى «للغدر بهم»، فتبدّل أحلافها معهم، بحلف جديد مع عبد الناصر. وكتب جهابذة آخرون في صحف تموّلها السعودية أن إدارة الرئيس كينيدي إدارة ضعيفة جداً وجاهلة فهي لا تدرك حقائق الأمور في المنطقة، وأمّا الرئيس الأميركي فهو غرّ ومتردد ويريد أن يتفادى كل مواجهة مع المحور الناصري. وأنّ الحل هو أن تقلع الرياض شوكها بنفسها، وأن تأخذ زمام الأمور بيدها بحزم... وكان كل ذلك كتلة من الهُراء!

المرتزقة لفك محنة البروستاتا

وأخذ السعوديون يلتفتون نحو اليمن ونحو الشمال بحثاً عمّن يؤازرهم على اليمن. ولقد لجأوا إلى حليفهم الباكستاني فلم يتحمس الحليفُ للمشاركة في عدوان على بلاد بعيدة عنه، وليس له فيها مصالح تذكر. ولكنه بالمقابل وعدهم بالنصرة إن تعرضت الأراضي السعودية نفسها للعدوان. ولجأ السعوديون إلى شاه إيران فوعدهم بدعم لوجستي واستخباري لمصلحتهم، لا أكثر من ذلك. ثمّ طرق الجماعة باب الفرنسيين فوعدوهم أيضاً بالمساندة اللوجستية من قاعدتهم في جيبوتي. ولم يستنكف آل سعود أن يطرقوا الباب الإسرائيلي أيضاً. وبالفعل فقد استعان رئيس الاستخبارات السعودية كمال أدهم (وهو أيضا صهر الملك فيصل بن عبد العزيز) بصديقه سمسار السلاح السعودي عدنان خاشقجي، حتى يجسّ له نبض إسرائيل، وما يمكنها أن تساعد به السعودية في حربها اليمنية. والتقى خاشقجي في باريس، في أوائل سنة 1963، شمعون بيريز الذي كان يشغل وقتها منصب مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي. واتفق الطرفان السعودي والإسرائيلي على التعاون في اليمن «على البرّ والتقوى» (3)! ولقد شاركت إسرائيل في حملة التحالف السعودي على اليمن، وتولت طائراتها المنطلقة من المستعمرة الفرنسية جيبوتي، إنزال عتاد عسكري لجيوب المتمردين والمرتزقة الأجانب في الجبال. وكان الاسم الرمزي لعمليات إسرائيل في التحالف ضد اليمن، هو «مانغو». ولم تكتف تل أبيب بهذا العون للسعودية، بل إنها أرسلت فرق كوماندوس قوامها جنود من اليهود اليمنيين الذين هاجروا لإسرائيل. وذلك كي يسهل عليهم، بعد أن ينفذوا عملياتهم الخاصة، أن يذوبوا في المجتمع الذي سبق لهم أن عاشوا فيه وألِفوه (4).

على أنّ السعوديين وجدوا حليفاً عظيما في شخص حسين ملك الأردن. فالرجل قدّم خدماته طوعاً وفوراً. وعرض الشريف الهاشمي أن يشارك السعوديين في مجهود الحملة على اليمن، كتفا بكتف. وكذلك اصدر حسين أوامره لقائد سلاح الجو الملكي الأردني سهل حمزة بأن يشارك طياروه النشامى في مهمة نقل العتاد الحربي إلى معسكرات الملكيين اليمنيين في نجران، بعدما تعفف طيارون سعوديون عن أداء هذه المهمات القذرة الساعية لخلق حرب أهلية في اليمن. وفي يوم 12 تشرين الثاني 1962، تلقى الملك الأردني حسين صفعة مذلة جداً. فقد هبطت في مطار القاهرة طائرة أردنية من طراز «دي هافيلاند هورن»، وكان على متنها قائد سلاح الجو الأردني اللواء سهل حمزة بشحمه ولحمه. وكان مطلب حمزة الوحيد هو اللجوء السياسي إلى مصر.

وفي اليوم التالي، 13 تشرين الثاني، هبطت في مطار القاهرة أيضاً طائرتان أردنيتان من طراز «هوكر هنتر» يقودهما الطيّاران تحسين صيمة وحربي صندوقة. وكان قرارهما هما أيضاً أنّ المنفى أفضل لهما من المشاركة في حرب عدوانية على بلد عربي.

ولم يستسلم آل سعود لخذلان طياريهم (5)، ولا لخذلان طياري الشريف الهاشمي. اتجهت مساعيهم نحو طرف جديد يقبض، ويحقق المراد من دون أن يؤنبه وجع ضمير،

> **الترفع السعودي المعزوج باحتقار لليمنيين ظلّ على حاله ولم يتبدّل**

أو التزام بقضايا أمّة. وكان ذلك الطرف جموعاً كبيرة من المرتزقة الذين استعان بهم الحكم السعودي في قضاء حوائجه بالسر والكتمان. ولم يكن عويصاً على من اكتنزوا أكواماً من المال لكنهم صاروا يعانون «البروستاتا»، أن يستأجروا من يواقع نيابة عنهم!

وهكذا بدأت تتألف منظمات خاصة للقتال بأجر (هي أقرب إلى الشركات الأمنية). وبزغت في هذا المجال أسماء مثل المرتزق الفرنسي بوب دينار (6)، والميجور الإنكليزي جون كوبر الذي تسلل مع قوة خاصة من مساعديه إلى منطقة الجوف. وكان قد ترك الخدمة في جيش بلاده، وكوّن شركة خاصة أخذت تجتذب إليها قدامى المحاربين الأوروبيين من أجل القتال في اليمن، بمبالغ قدّرت صحيفة «الأوبزرفر» في تحقيق لها نُشر في عدد يوم 9 أيار 1964، أنها تراوح بين 400 و500 جنيه استرليني في الشهر، تدفعها المملكة السعودية. وولّى المستأجِرون وجوههم صوب باريس كذلك حيث كان فيها كثر من مقاتلي «منظمة الجيش السري» الذين أغراهم، فضلاً عن المال، حب الانتقام من عبد الناصر، والثأر منه لدعمه جبهة التحرير الجزائرية.

ولقد استمرت الحرب السعودية تُدمي ظهور اليمنيين سنين، ولكنها لم تنته إلى شيء. فلا المَلِك الفار عاد إلى صنعاء من جديد، ولا شرعيته المزعومة أغنت عنه شيئاً، ولا المرتزقة المأجورون أفادوا في تغيير مقادير الأمور في اليمن. وفي نهاية المطاف، اضطرت المملكة السعودية نفسها إلى أن تعترف بالجمهورية اليمنية، وأنفها صاغر.

هوامش

(1) كان حكم نظام أسرة حميد الدين موغلاً في التخلف. وإلى حدود الستينيات من القرن العشرين، لم يكن في اليمن كلية علمية واحدة، ولم يكن فيها مستشفى مجهز واحد، بل لم يكن في البلاد طبيب مؤهل واحد، ولا مهندس مجاز، ولا طريق معبّد صالح، ولا حتى مؤسسات إدارة مدنية منظمة!

(2) بعث الرئيس جون كينيدي برسائل إلى كل من عبد الناصر، والملك حسين، والأمير فيصل آل سعود، وعبد الله السلال رئيس اليمن يشرح فيها عناصر مبادرته لحل أزمة اليمن. يمكن مراجعة نسخ من تلك الوثائق في كتاب «سنوات الغليان» لمحمد حسنين هيكل، طبعة مركز الأهرام للترجمة والنشر ص. 640.

(3) اعترف تاجر السلاح السعودي عدنان خاشقجي بوقائع لقائه الأول مع شمعون بيريز في باريس عام 1963، في شهادته أمام لجان فرعية الفها الكونغرس الأميركي سنة 1987، للتحقيق في ما عُرِفَ بقضية «إيران غيت».

(4) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، ص. 669 -670.

(5) منذ أن عصى الطيارون السعوديون أوامر الأسرة المالكة لهم، فهِمَ الأمراءُ أنّ من واجبهم أن يتحمّلوا مسؤولياتهم القتالية بأنفسهم. وهكذا ألزِمَ كثير من الأمراء السعوديين بأن يتدربوا على قيادة المقاتلات الحربية. وحالياً فإن ثلاثة من أصل كل خمسة طيارين مقاتلين في سلاح الجو السعودي، هم من أمراء آل سعود. ولعل الهدف من هذه الخدمة العسكرية الإلزامية هو أن يكون سلاح الجو السعودي في يد الأمراء إذا حانت لحظة عصيبة في يوم ما.

(6) اشتهر بوب دينار في حرب اليمن باسم «الإمام جعفري». والرجل ذو تاريخ حافل منذ دخل إلى السجن في فرنسا في أواسط الخمسينيات، بتهمة محاولة اغتيال رئيس وزرائها مناداس فرانس، وحتى تنظيمه لسلسلة انقلابات في جزر القمر أشهرها عام 1978 حيث تسلم السلطة مؤقتاً في البلد، قبل أن يعيد إلى الحكم الرئيس المخلوع أحمد عبد الله. ثمّ لمّا اختلف دينار مع عبد الله فإنّ المرتزق قتل الرئيس.

* كاتب عربي

الحكومات العربية على نحو عام ما زالت أسيرة مشاريع إقليمية ودولية. وهي بذلك لم تنل شرف أن يكون لها مشروعاً عربياً مستقلاً ورائداً على مستوى المنطقة والعالم، فكانت على نحو دائم مقيدة بمشاريع دولية وإقليمية. وفي سياق تلك المشاريع، كان يجري تحويل مصادر القوة العربية إلى أدوات. مع العلم أن تلك المشاريع كانت ترمي في بعض مستوياتها إلى ضبط وتحديد آفاق تطور المجتمعات العربية في سياق يضمن للدول الكبرى، استمرار مصالحها الحيوية والاستراتيجية، وذلك من خلال فرض شروط وعوامل الهيمنة على شعوب المنطقة ومقدراتها.

وكان ذلك بطبيعة الحال يستدعي من الحكومات العربية التابعة والمرتهنة، ممارسة كافة أشكال السيطرة الأمنية والأيديولوجية. أما الآن، فإن شعوب المنطقة العربية تعاني مخاضاً عسيرا، وربما ستخضع لعمليات توليد قسرية، فالمشاريع و«الخرائط الجديدة» ستكون مرهونة لمصالح أقطاب الصراع المحمولة في كثير من اللحظات على قوانا التي يجري تحويلها إلى أدوات في مشاريع دولية وإقليمية.

ثانياً: يتسم النظام العربي بالهشاشة، والعجز عن القيام بنهضة تنموية اقتصادية وسياسية ديمقراطية. وانعكس ذلك على أوضاع المجتمعات العربية التي تراجعت فيها عوامل المناعة الذاتية. وذلك له علاقة مباشرة ببنية النظام السياسي وآليات ممارساته السياسية والاقتصادية.

من جانب آخر فإن التدخل السعودي المباشر في اليمن، وقبله في سوريا، محمول بكليته على مشروع دولي عابر للحدود العربية. ومع ذلك تنبري بعض الأصوات للدفاع عن ذلك التدخل، وتعده بداية نهضة عربية. ومعلوم أن الخطاب المذكور يندرج في سياق أيديولوجي، الهدف منه الترويج إلى مشاريع دينية محمولة على أبعاد طائفية. وذلك يرمي على نحو رئيس إلى إبعاد الصراع عن الحقل السياسي. وهذا يستدعي الكشف عن جوهر تلك التحولات، ومواجهتها من خلال مشاريع سياسية ديمقراطية تضمن حقوق المواطنة.

فالأوضاع في سوريا والعراق واليمن وليبيا، تكشف عن جوهر المشاريع المُعدّة للمنطقة التي إذا فُرضت على المجتمعات العربية، ستزيد من درجة التبعية والارتهان إضافة إلى أنها ستساهم في تحويل بلداننا إلى ساحة لصراع بالوكالة.

ومن المرجح أن يقود الصراع السعودي

> **التحولات التي تشهدها المنطقة العربية تجري تحت أنظار الأميركيين ورعايتهم**

الإيراني إلى تعميم الصراع وهدر المزيد من الدماء العربية. ومن الممكن أن يفضي إلى إعادة تكوين خرائط المنطقة العربية. وهذا يدلل على أن المنطقة ستدخل مرحلة مختلفة عما كان سائداً، وأشكال تلك التحولات ترتبط على نحو مباشر بنتائج الصراع، لكنها لن تكون كما يدّعي حملة المشروع الأميركي وأدواتهم في المنطقة.

بمعنى أن التحالف السعودي يحمل مشروع نهضة عربية في مواجهة المشروع الإيراني، بل سيقود إلى المزيد من الدمار. ولن تكون البلدان الخليجية بمنأى عن ذلك. ويمكننا القول، ان بعض تجليات السياسيات الخليجية سببها الخوف من انتقال تداعيات «الربيع العربي» إلى داخلها. من هذا المنظور، فإن دعمها للمجموعات الجهادية التكفيرية، وبعض أطراف المعارضة، لا يندرج في خانة الحرص والدفاع عن الشعوب والقيم الديمقراطية، لكن في إطار الدفاع عن الذات في سياق دعم مشاريع دينية سلفية حليفة، لمواجهة أي تحوّل سياسي ديمقراطي مستقل.

أخيراً: إن التحولات التي تشهدها المنطقة العربية تجري تحت أنظار الأميركيين ورعايتهم. أما تباين المواقف الأميركية بين سوريا واليمن، فإنه يجب تحديده من منظار المصالح الحيوية والاستراتيجية. وهذا يؤكده الترابط بين السياسية والمصالح على نحو عام والاقتصاد على نحو خاص.

* باحث وكاتب سوري